

Distr.: General
12 October 2018
Arabic
Original: English

العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وطلب إليَّ موافاته كل ٩٠ يوما بتقرير عن تنفيذ هذا القرار. ويقدم التقرير معلومات مستكملة وتحليلا للنزاع والوضع السياسي والبيئة العملياتية في دارفور في الفترة من ١١ حزيران/يونيه وحتى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. كما يقترح النقاط المرجعية والمؤشرات فيما يخص خروج البعثة في نهاية المطاف، ويوجز التحديات الرئيسية التي تعترض التنفيذ الفعال للولاية، ويقدم معلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزته العملية المختلطة في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة (S/2018/530).

ثانيا – تحليل النزاع

٢ - ظلت الحالة الأمنية في دارفور مستقرة نسبيا، باستثناء الاشتباكات المتقطعة التي تواصلت بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد في غرب وجنوب منطقة جبل مرة أساساً. وعلى الرغم من أن معدل وقوع حوادث النزاع القبلي ظل منخفضا، حدثت زيادة طفيفة في عدد الوفيات من جراء الاشتباكات، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. واستمرت النزاعات القائمة بين الرعاة والمزارعين، ولا سيما النازحون والعائدون، على الأراضي والموارد. وظلت عملية السلام في دارفور متعثرة، وما زال تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بطيئا على الرغم من الجهود الجارية من أجل تنشيط العملية.





القتال بين قوات حكومة السودان والجماعات المسلحة

٣ - استمرت الاشتباكات المتفرقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير حيث واصلت القوات الحكومية الضغط على جيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد في محاولة للقضاء على عناصره المتبقية في جبل مرة. وفي الوقت نفسه، أدت بداية موسم الأمطار إلى إبطاء تقدم القوات الحكومية، واستغل جيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد ذلك لشن بعض الهجمات المضادة. وظل جيش تحرير السودان-فصيل مني ميناوي وجناح جبريل إبراهيم من حركة العدل والمساواة خاملين في دارفور. وقامت الحكومة في ١٢ تموز/يوليه بتمديد وقف إطلاق النار من جانب واحد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، في الوقت الذي قام فيه جيش تحرير السودان-جناح مني ميناوي، وحركة العدل والمساواة-جناح جبريل، وجيش تحرير السودان-المجلس الانتقالي بتمديد وقف إطلاق النار في ٨ آب/أغسطس حتى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وأعلن أيضا جيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد وقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة ثلاثة أشهر في الفترة من ٢٠ أيلول/سبتمبر إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لإتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المناطق المتضررة من الانهيالات الأرضية في جبل مرة.

٤ - وسُجِّلت اشتباكات على طول المحور الممتد بين تارنتارا وقور لومبنق جنوب جبل مرة، حيث يدور القتال هناك منذ آذار/مارس. وفي الفترة من ١٣ إلى ١٦ حزيران/يونيه، استأنفت القوات الحكومية هجماتها على مواقع لجيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد في المنطقة، فدامت الاشتباكات لعدة أيام، مما أدى إلى قتل ١٦ من الجنود وثلاثة من مقاتلي جيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد. ووردت تقارير عن حرق قرى وقتل مدنيين وإصابتهم بجروح، فضلا عن نزوح أشخاص إلى المناطق المجاورة، الأمر الذي لم يتسن التحقق منه إلا جزئيا.

٥ - ووقعت مجموعة أخرى من الاشتباكات في مناطق حول قولو، بوسط دارفور، حيث حمل استمرار وجود عناصر تابعة لجيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد الحكومةَ على نشر قوات إضافية في ٩ تموز/يوليه. وفي ١٩ تموز/يوليه، نصب جيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد كمينا للقوات الحكومية بالقرب من ديبا نيرا، شمال قولو، مما أسفر عن مقتل ٤ جنود وإصابة ١٠ آخرين. وفي ٢٦ تموز/يوليه، هاجمت القوات المسلحة السودانية موقعا لجيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد في قرية كومي شرق قولو، وألقت القبض على مخبرين يشتبه في انتسابهم لجيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد، ثم أطلقت نيران المدفعية جنوب وجنوب شرق قولو في ٣٠ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس. وفي ٣٠ تموز/يوليه، هاجم جيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد القوات الحكومية في قرى وادي تورو وكارو ومارا، جنوب شرق قولو، فضلا عن نقطة التفتيش التابعة للقوات المسلحة السودانية في سبنقا في ٧ آب/أغسطس.

٦ - وفي أماكن أخرى في جبل مرة، هاجمت القوات الحكومية في ٢٨ حزيران/يونيه بولي، المعقل الرئيسي لجيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد في شمال جبل مرة، فسيطرت على المنطقة بحلول مطلع تموز/يوليه. ووردت تقارير غير مؤكدة عن قيام قوات الدعم السريع بمهاجمة ونهب كيبي، بجنوب دارفور، في ٢٧ تموز/يوليه، ويُزعم أنها استهدفت بذلك الدعم المحلي المقدم إلى المتمردين. وتفيد تقارير أن خمسة من مدنيي الفور قد قتلوا، من بينهم امرأة، وأن أربعة منهم أصيبوا بجروح، من بينهم امرأة وطفلان، بينما نزح عدد غير معلوم من المدنيين إلى القرى المجاورة. وفي غرب جبل مرة، هاجم جيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد، يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه، قلول، التي كانت قد استولت عليها القوات الحكومية منذ عهد قريب، ولكنه لم يتمكن من استعادة هذا الموقع الاستراتيجي. وفي ١ آب/أغسطس، وردت تقارير غير

مؤكدة عن قيام جنود من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع باستهداف الدعم المحلي المقدم إلى جيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد عن طريق مهاجمة سكان قرى تارنتارا وكاوارا وكاية وكوية في جنوب جبل مرة، التي استولت عليها القوات الحكومية في أيار/مايو وحزيران/يونيه. وفي ٢٦ آب/أغسطس، اشتبكت الحكومة مرة أخرى مع جيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد، في منطقة قبو في جنوب جبل مرة، مما أدى إلى قتل أحد الجنود ومقاتلين اثنين من جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد، وإصابة أحد المدنيين بجراح. وفي الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير أن مواجهة أخرى وقعت في قبو أدت إلى مقتل ١٦ من جنود قوات الدعم السريع و ٦ من أفراد جيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد، وإلى إصابة ٣٧ من أفراد قوات الدعم السريع و ٥ من أفراد جيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد بجروح. وأفاد مدنيون ممن نزحوا إلى كاس أن ١٠ مدنيين لقوا مصرعهم في الحادث. وفي ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر، نقلت تقارير أن القوات المسلحة السودانية هاجمت مواقع لجيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد في صابون الفق وقور لومبنق وكوية وأرمة في جنوب دارفور، فقُتل ثلاثة من أفراد جيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد وأصيب آخر بجروح.

الميليشيات

٧ - تواصلت الهجمات التي يشنها أفراد ميليشيات الرحل ضد المدنيين في منطقة جبل مرة والمناطق المجاورة لها، إلى جانب القتال الدائر بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد. وأفادت تقارير أن رحلا من الرزيقات الشمالية استمروا في مضايقة النازحين والمزارعين في منطقة طور غرب جبل مرة. وأبلغ عن وقوع حوادث تعرضت فيها مجموعة من المزارعين للاعتداء والنهب على يد رحل يمتطون الجياد جنوب شرق نيرتتي في ٢٧ آب/أغسطس، وحوادث قام فيها أفراد من الميليشيات وأفراد من قوات الدعم السريع بمهاجمة أحد النازحين في طور في ٥ أيلول/سبتمبر بدعوى أنه من مناصري جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد. وفي الوقت نفسه، اتُّهمت الميليشيات بالمشاركة في الهجمات التي تشنها القوات الحكومية والتي تستهدف سكان القرى المحليين الذين تعتبرهم من أنصار جيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد.

النزاعات بين القبائل

٨ - ظل عدد حوادث العنف القبلي منخفضا، حيث تراجع عدد الحوادث مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وأفادت التقارير وقوع ستة اشتباكات بين القبائل بسبب الأراضي وسرقة المواشي أدت إلى مقتل ١٨ شخصا، في مقابل ثمانية اشتباكات ومقتل ٢٠ شخصا في الفترة من ١٦ شباط/فبراير إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، على نحو ما جرى تناوله في الوثيقتين S/2018/389 و S/2018/612. وقد أسهم تضافر جهود سلطات الولايات والقادة المحليين والأجهزة الأمنية في التقليل إلى أدنى حد من تصعيد الأوضاع الأمنية المحتملة.

٩ - وعلى الرغم من الإبلاغ عن انخفاض طفيف في عدد الاشتباكات والوفيات، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في التوترات بين الرعاة والمزارعين على الأراضي والموارد، لا سيما في غرب دارفور، وهو ما يؤثر على النازحين والعائدين على وجه الخصوص، ويحول دون عودة المزيد من النازحين. وفي ١٧ حزيران/يونيه، اشتبكت جماعة من قبيلة بنو هلبا مع عائدين من الزغاوة بسبب نزاع على الأراضي في منطقة كورتي الزراعية، شمال غرب الجنينة، مما أدى إلى إصابة ما لا يقل عن ١٠ أشخاص بجروح.

وتدخلت القوات الحكومية لاستعادة الهدوء. وفي ٢٥ تموز/يوليه، اشتبك رجال مسلحون من قبيلتي الفلاتة والسلامات بالقرب من قريتي النظيف ودنقول غرب برام، مما أدى إلى مقتل اثنين من رجال قبيلة الفلاتة وثلاثة من رجال قبيلة السلامات. وتم إيفاد القوات الحكومية إلى النظيف لمنع تصعيد العنف، إلا أن رجلا آخر من السلامات قُتل بعد ذلك بيومين. وفي ٩ آب/أغسطس، اشتبكت جماعة من الرحل مع مزارعين من الفور في قرية هبري، بالقرب من فينا شرقي جبل مرة. وقتل أربعة أشخاص، وأصيب عدد غير مؤكد من الأشخاص، وسُرق ما يزيد على ١٠٠ رأس من المواشي. وفرَّ أهل القرى إلى الجبال، ويبحث عدد منهم عن ملجأ في مخيم الهشابة للنازحين. وأعربت القبائل عن القلق من احتمال زيادة حوادث التحرش خلال موسم الحصاد إذا لم تتخذ تدابير مناسبة للتخفيف منها، ووردت تقارير تفيد منع النازحين من العودة إلى قراهم الأصلية للإعداد للموسم الزراعي في غرب وجنوب وشرق دارفور.

العنف ضد المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان

١٠ - استمر تحسن الحالة الأمنية في جميع أنحاء دارفور خارج منطقة جبل مرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بفضل نشر قوات الأمن الحكومية المرتبطة بحملة جمع الأسلحة، فضلا عن الجهود التي تبذلها الحكومة والعملية المختلطة من أجل تشجيع حل المنازعات بين القبائل بالوسائل السلمية. ومع ذلك، تزايدت المخاوف من تدمير المزارع واحتلال الأراضي وسرقة المواشي، وبصفة عامة إزاء حوادث التحرش والهجمات التي تشن ضد النازحين وحوادث الإجرام. وأعرب النازحون في المخيمات في وسط وشرق وجنوب دارفور عن قلقهم إزاء أمنهم، وأفادوا أن وجود عناصر مسلحة داخل المخيمات يرهبهم. ولا يزال المجرمون يستغلون مواطن الضعف في المؤسسات المعنية بسيادة القانون في دارفور، وهو ما يشكل تحديا كبيرا لأمن الأشخاص والممتلكات.

١١ - وظلّت حالة حقوق الإنسان في دارفور هشة بشكل عام. واستمرت الهجمات ضد المدنيين، ولا سيما ضد النازحين بمن فيهم النساء والأطفال، وإن كان ذلك على نطاق أضيق بعض الشيء، وذلك في بيئة يسودها الإفلات من العقاب. وقد أُبلغ عن انخفاض الحوادث المتعلقة بحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما جرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير توثيق ١٣٤ حالة من حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان طالت ٣٠٤ ضحايا، منهم ٣٥ قاصرا، في مقابل ١٦٩ حالة طالت ٥٠٨ ضحايا، منهم ٦٦ قاصرا خلال الفترة من ١٦ شباط/فبراير إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وهي الفترة المشمولة بالتقريرين S/2018/389 و S/2018/612. وكانت هناك ٣١ حالة انتهاك للحق في الحياة طالت ٧٢ ضحية؛ وبلغ عدد حالات انتهاك الحق في السلامة الجسدية (اعتداء) ٤٨ حالة طالت ١٢٠ ضحية؛ وبلغ عدد حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني ٩ حالات طالت ١٣ ضحية؛ وبلغ عدد حالات الاختطاف ٨ حالات طالت ١١ ضحية. وتأكدت العملية المختلطة من وقوع ٥٥ حالة من حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان طالت ١١٥ ضحية، بينما لم يتسنّ التحقق بعد من الحالات الـ ٧٩ المتبقية التي طالت ١٨٩ ضحية. ومن أصل ١٣٤ حالة وردت، تفيد تقارير بأن ٣٩ حالة طالت ١٠٠ ضحية ارتكبتها القوات المسلحة السودانية، والاستخبارات العسكرية، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، وقوات الدعم السريع. وعلاوة على ذلك، تفيد تقارير بأن ٢٣ حالة طالت ٢٦ ضحية ارتكبها مدنيون ذكور، بينما زُعم أن ٧٠ حالة طالت ١٧٣ ضحية ارتكبها رجال مسلحون يوصفون في كثير من الأحيان بأنهم عرب. ونُسبت حالتان طالتا خمسة ضحايا إلى جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد. وألقت السلطات القبض على ١٥ من المشتبه بهم في ٤٨ من الحالات

المبلغ عنها، ولكن لم يلاحق أي واحد منهم وقت كتابة هذا التقرير. ولا تعكس الحالات الموثقة بالضرورة العدد الفعلي للانتهاكات بسبب القيود المفروضة على إمكانية الحصول على تلك الأرقام، فضلا عن تدني عدد الحالات والتأخر في الإبلاغ عنها خوفا من الانتقام.

١٢ - وظل العنف الجنسي والجنساني من الشواغل الخطيرة وأدى إلى تقييد حرية المرأة في التنقل في مناطق العودة، وكذلك حول مخيمات النازحين، حيث إن الخروج من المخيمات لأغراض الزراعة أو جمع الحطب أو جلب المياه يعرضهن للخطر. ووثقت العملية المختلطة ٣٨ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات الذي يتخذ شكل الاغتصاب، وهي الحالات التي طالت ٨٨ ضحية، منهم ٢٤ قاصرا. بيد أنه لا يزال هناك تقصير عموما في الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي.

١٣ - ووثقت العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٤٤ حادثا من حوادث الانتهاكات الجسيمة التي طالت ٨٠ طفلا (٣٤ فتى؛ و ٤٦ فتاة)، على نحو ما تحققت منه فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ. وقُتل ٢٩ طفلا في المجموع (١٣ فتاة؛ و ١٦ فتى)؛ وجرى تشويه ٢٠ طفلا (٦ فتيات؛ و ١٤ فتى)؛ واختُطف ٤ فتيان؛ وتعرضت ٢٢ فتاةً للاغتصاب؛ وتضررت ١٣ مدرسة في جبل مرة، حيث تعرضت ٧ مدارس للنهب ودُمرت ٦ مدارس أخرى.

١٤ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير انخفاضا بسيطا في معدل الجرائم التي ترتكب ضد النازحين بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق. فقد استُهدفوا في ١٨١ حادثا من الحوادث الإجرامية، أسفرت عن سقوط ٢٧ قتيلا. وتضرر مدنيون آخرون من جراء ٣٧٦ من الحوادث الإجرامية التي أسفرت عن ٦١ حالة وفاة، بما في ذلك حالات القتل العمد (٤٦)، والسطو المسلح (٤١)، ومحاولة السطو (١٠)، والاعتداء/التحرش (١٢٤)، والسطو على المنازل/اقتحامها (٢٥)، والنهب (١)، والاختطاف (٨)، والإحراق العمد (٢)، وإطلاق النار (٧٣)، والهجوم/نصب الكمائن (٧)، والتهديد (٧)، وجرائم أخرى (١٤)، وسرقة الماشية (١٨). وفي فترة الثلاثة أشهر السابقة، تضرر النازحون وغيرهم من المدنيين من جراء ١٨٠ و ٣٢٥ من الحوادث الإجرامية، على التوالي، حيث قُتل ٣٤ من النازحين و ٩١ مدنياً آخرين نتيجة لتلك الحوادث.

ثالثا - الحالة السياسية

١٥ - وافق مجلس وزراء السودان على مشروع قانون انتخابي جديد في ١١ حزيران/يونيه، ثم قدَّم المشروع إلى البرلمان من أجل إجراء المزيد من المداولات بشأنه في تشرين الأول/أكتوبر. وعلى الرغم من أن حزب المؤتمر الوطني الحاكم والعناصر المنتسبة إليه رحبوا بمشروع القانون، مؤكدين على أهميته الحاسمة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٢٠، رفضت عدة أحزاب سياسية في المعارضة التعديلات الواردة في الوثيقة، بحجة أن العملية لم تكن شاملة لجميع الأطراف وتفتقر إلى موافقة مختلف أصحاب المصالح السياسية. وفي ١١ آب/أغسطس، أعلن الرئيس عمر البشير موافقته على قيام الهيئة الاستشارية العليا في حزبه، مجلس الشوربي، بترشيحه لانتخابات عام ٢٠٢٠. وكان المجلس قد عدَّل في وقت سابق النظام الأساسي للحزب بإلغاء الحد الأقصى لعدد الولايات الرئاسية. واعترضت أحزاب المعارضة وبعض المنتقدين من داخل حزب المؤتمر الوطني على هذا الإجراء، قائلين إنه ينتهك الحكم الدستوري الذي ينص على ولايتين رئاسيتين فقط مدة كل منهما خمس سنوات. وفي ١٩ آب/أغسطس، اختتم تحالف

المعارضــة، نداء الســودان، اجتماعا في باريس بإصــدار بيان تعهد فيه بإجراء حملة دولية لمناهضــة إعادة انتخاب الرئيس البشير في عام ٢٠٢٠.

١٦ - وفي ١٣ أيلول/ســبتمبر، أُعلنَ تشــكيل مجلس وزراء جديد يتألف من ٢٠ وزيراً. واحتفظ وزراء الخارجية والدفاع وشؤون رئاسة الجمهورية بمناصبهم، بينما عُيِّن معتز موسى عبد الله سالم، الوزير السابق للموارد المائية والري والكهرباء، رئيساً للوزراء ووزيراً للمالية. وحلَّ عثمان محمد يوسف كبر، الوالي السابق لشــمال دارفور الذي ينتمي إلى جماعة برتي العرقية، محل النائب الثاني للرئيس حســبو محمد عبد الرحمن، الذي ينتمي إلى جماعة الرزيقات العرقية في دارفور. وعلى الصــعيد الإقليمي، دعا الرئيس البشــير، باســم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إلى إجراء محادثات سلام في الخرطوم بين سلفا كير، رئيس جنوب السودان، وريك ماشار، زعيم المعارضة. وفي أعقاب المفاوضات، وقّعت الأطراف في ١٢ أيلول/سبتمبر النص النهائي لاتفاق السلام المعاد تنشيطه في أديس أبابا.

١٧ - وفي ١٩ أيلول/ســبتمبر، اجتمع مجلس الســلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لمناقشــة مســألة دارفور. وفي بيان صــدر عقب الاجتماع، قرر المجلس أن ينظر بجدية في اتخاذ إجراءات ضــد الجهات التي لا تزال تعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق الســـلام والأمن الدائمين. وطالب المجلس أيضـــا بأن يقوم جيش تحرير الســـودان-جناح عبد الواحد، وزعيمه عبد الواحد، إلى جانب الحركات الأخرى غير الموقعة على الاتفاق، ”باختتام المفاوضـــات الجارية والانضـــمام إلى عملية الســـلام بحلول كانون الأول/ديســـمبر ٢٠١٨“، وإلا فإن ”المجلس سيتخذ تدابير صارمة“.

رابعا - الحالة الإنسانية

١٨ - ظل انعدام الأمن الغذائي يشكل مصدر قلق، حيث تؤدي الأزمة الاقتصادية وتدابير التقشف التي اتخذتها الحكومة إلى ندرة المواد الغذائية الأساسية مثل الخبز في دارفور. وقد تفاقم ذلك من جراء أثر الجفاف الشديد الذي بدأ في نهاية عام ٢٠١٧ في شمال دارفور وأجزاء من شرق وغرب وجنوب دارفور. وصُــنِّف الأشــخاص الذين يعيشــون في هذه الولايات على أنهم في ”أزمة“ (المرحلة ٣ في التصــنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وتشير النتائج الأولية للتقييم الذي أجري في منتصف موسم الأمطار إلى أن معدل سقوط الأمطار يبلغ المتوسط أو يتجاوزه، ويرجح أن يؤدي ذلك إلى تحسين المحاصيل الزراعية. وقد أثر ارتفاع معدل التضخم أيضا على قدرة مقدمي الخدمات، كما أثر على آليات التكيف لدى النازحين.

١٩ - وأدى حلول الأمطار الغزيرة في أنحاء أخرى من غرب وجنوب ووســـط وشمال دارفور إلى نزوح المدنيين وتدمير المنازل والأصول. وفي شهر آب/أغسطس فقط، دمرت الأمطار الغزيرة العديد من الهياكل في شمال دارفور، بما في ذلك في مخيم زمزم، وقد تضــرر من جراء ذلك نحو ٣٠٠ ٢ شــخص في إحدى المدارس وفي الســوق المحلية. وقد جرى تفعيل فرقة العمل المعنية بالفيضــانات التي تقودها الحكومة، وهي الفرقة التي قامت بتنسيق عملية التصدي لتلك الأمطار. وقام الشركاء في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ووزارة الصــحة بالولاية بتوفير المواد غير الغذائية. وتحسـبا للزيادة المحتملة لمعدل انتشـــار الأمراض المنقولة بالمياه، تعاون الشركاء مع وزارة الصحة من أجل تأمين الأدوية والإمدادات الطبية، واضطلعوا ببناء قدرات العاملين في القطاع الطبي.

٢٠ - وسجلت المنظمة الدولية للهجرة ٠٢٦ ١١ من النازحين في جنوب دارفور الذين فروا من القتال الدائر بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد في شرق جبل مرة، بينما سُجِّل ٠١٠ ٣ من النازحين في وسط دارفور. وعملية التحقق جارية فيما يخص حوالي ٦٠٠ ٥ شخص أفادت تقارير بأنهم وصلوا إلى قولو (وسط جبل مرة)، ونيرتتي وكارو وطور (غرب جبل مرة)، ودريبات (شرق جبل مرة)، بسبب القتال الدائر في المنطقة. ويشمل ذلك نحو ١٠٠ ١ شخص نزحوا في منتصف حزيران/يونيه إلى منطقة قولو، التي حددت فيها السلطات المحلية منذ ذلك الحين أراض صالحة للانتقال. ومنذ شهر كانون الثاني/يناير، نزح حوالي ٠٢٦ ١٤ من الأشخاص الذين تحققت جهات فاعلة في المجال الإنساني من هويتهم إلى مختلف المخيمات والمستوطنات في جبل مرة وفي المناطق المحيطة به في جنوب ووسط دارفور. وفي ليبة، شرق جبل مرة، فإن عملية التحقق جارية فيما يخص ٦٠٠ ١ شخص من بين الوافدين حديثا. ولا يزال الوصول إلى بعض المناطق في جبل مرة يشكل تحديا بسبب انعدام الأمن، وهو ما تفاقم بفعل الأمطار الغزيرة التي جعلت معظم الطرق غير سالكة.

خامسا - بيئة العمل

الهجمات والتهديد بشن الهجمات التي تستهدف العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وأفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية

٢١ - سُجِّل ما مجموعه ٦٠ حادثا من الحوادث الإجرامية التي تستهدف أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منها ٤٦ من حوادث التسلل إلى مباني الأمم المتحدة واقتحامها وسرقة ما بداخلها. وفي ١٦ تموز/يوليه، أطلق النار على أحد الأفراد العسكريين التابعين للعملية المختلطة وأصيب بجروح على يد مسلح مجهول الهوية حاول الدخول إلى مركز الخفارة المجتمعية التابع للعملية المختلطة في مخيم السلام للنازحين في جنوب دارفور. وفي ١٩ تموز/يوليه، أفادت تقارير بأن أفراد القوات المسلحة السودانية اعتدوا على ثلاثة موظفين وطنيين بالهيئة الطبية الدولية في مستشفى قولو في وسط دارفور وأصابوهم بجروح بسبب تأخرهم المزعوم عن تقديم العناية الطبية لجنود مصابين في صفوف القوات المسلحة السودانية. وفي ٥ آب/أغسطس، حاول ستة جناة مجهولي الهوية طعن أحد أفراد شرطة العملية المختلطة أثناء اضطلاعه بدورية في مخيم عُطاش للنازحين في جنوب دارفور. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أطلق ثمانية جناة أعيرة نارية على برج للمراقبة في ''المخيم الكبير'' بنيالا بعد أن حاولوا الدخول إلى المبنى. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، تعرض موظف وطني تابع لمنظمة مثلث جيل العمل الإنساني (Triangle Generation Humanitarian)، وهي منظمة دولية غير حكومية، للاختطاف والاعتداء والسرقة على يد عناصر تابعة لجيش تحرير السودان-جناح عبد الواحد في قولو في وسط دارفور، أطلقت سراحه فيما بعد.

القيود المفروضة على إمكانية الوصول

٢٢ - لقد عرقلت حكومة السودان وصول دوريات العملية المختلطة في ١٨ مناسبة، معلِّلةً ذلك في معظم الأحيان بأسباب أمنية. وفي معظم الحالات، مُنعت الدوريات من التحقق من التقارير التي تفيد وقوع نزاع في منطقة جبل مرة. وكانت تقتصر إجراءات منع الوصول في معظم الأحيان على مناطق النزاع في شرق وجنوب جبل مرة، حيث مُنعت دوريات التحقق التابعة للعملية المختلطة من الوصول إلى مناطق

فينا وقور لومبنق وكيبي وليبة ونرقلة. ومُنعت دوريات التحقق التي سيِّرت إلى قلول في غرب جبل مرة مرارا من الوصول إلى وجهتها، في ٦ و ١٩ و ٢٩ تموز/يوليه.

٢٣ - ولم تسجل العملية المختلطة أي حظر للرحلات الجوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم توافق الحكومة بعد على طلب البعثة تنفيذ رحلات جوية مباشرة بين مواقع الأفرقة في القطاعات المختلفة.

٢٤ - وتواصلت قيادة البعثة مع حكومة السودان والسلطات المحلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمعالجة مسألة منع الوصول. وأرسلت العملية المختلطة مجموعة من المذكرات الشفوية إلى الحكومة تطلب تدخلها، وعقد الممثل الخاص المشترك المعني بدارفور اجتماعات مع السلطات المحلية والوطنية.

مسائل التأشيرات والتخليص الجمركي

٢٥ - منذ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، منحت الحكومة ٤٦٢ تأشيرة، منها ٢٨ تأشيرة للأفراد العسكريين، و ١٣٦ تأشيرة لأفراد الشرطة، و ٨٧ تأشيرة للزوار الرسميين، و ١٩٠ تأشيرة للمتعاقدين، و ١٩ تأشيرة للموظفين المدنيين، وتأشيرتان لأحد المعالين. ولا يزال يجري حاليا تجهيز ما مجموعه ٨٢ طلبا للحصول على تأشيرات، في حين أن ١٢١ طلبا للحصول على تأشيرات لم يبت فيها بعدُ رغم مرور الفترة العادية لمنح الموافقة التي مدتها ١٥ يوما، وبعض هذه الطلبات لم يبت فيه منذ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وتواصل الحكومة الإفراج عن حاويات حصص الإعاشة من بورتسودان. وفي حين جرى تسجيل تقدم في التصريح بشحنات أخرى، فإن هناك تسع شحنات من المعدات المملوكة للوحدات والمملوكة للأمم المتحدة التي لا تزال تنتظر التصريح لها. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، أعلنت الحكومة إجراءات الإعفاء الضريبي الجديدة، التي تمنح الحكومة بموجبها لشركة الموانئ السودانية رسائل إعفاء على أساس كل حالة على حدة.

٢٦ - وعقدت العملية المختلطة اجتماعات تقنية شهرياً مع الحكومة في الخرطوم من أجل التصدي للمسائل المعلقة المتصلة بالتأشيرات وتخليص الحاويات. وتعهدت حكومة السودان بالتعاون مع البعثة في معالجة هذه المسائل، وطلبت موافاتها بآخر المستجدات، على أساس كل حالة على حدة ومن خلال الاجتماعات الاستعراضية الدورية على حد سواء. وكرِّرت هذه المسائل أيضا في ٢٩ أيلول/سبتمبر في نيويورك أثناء الجلسة ٢٦ للآلية الثلاثية التي تضم ممثلين عن حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والعملية المختلطة. وقد قام أعضاء الآلية الثلاثية بمواصلة التعاون في إصدار التأشيرات وتيسير التنقل في دارفور من أجل تمكين العملية المختلطة من الاضطلاع بولايتها بفعالية.

سادسا - التقدم المحرز صوب تحقيق الأولويات الاستراتيجية للبعثة

حماية المدنيين

٢٧ - سيرت الأفرقة المتكاملة للحماية الميدانية التابعة للعملية المختلطة ما مجموعه ١٢٠ دورية في شمال وغرب ووسط وجنوب دارفور. وفي شمال دارفور، شملت مسائل الحماية الرئيسية التي جرى تحديدها التحرش بالمزارعين واحتلال الأراضي، وهو ما ينسب، حسبما ورد في التقارير، إلى البدو المسلحين أو إلى رجال مسلحين آخرين مجهولي الهوية. وأعرب زعماء القبائل عن قلقهم إزاء ارتفاع حدة التوترات بين المزارعين والرعاة خلال موسم الحصاد بسبب تدمير الماشية للمحاصيل الزراعية. وواصلت العملية المختلطة حث شيوخ القبائل على التواصل بشكل بناء مع قادة الرحَّل بشأن سبل معالجة مسألة تدمير المحاصيل

والعمل معا من أجل تعزيز الحوار والتعايش السلمي. وظلت القيود المفروضة على إمكانية الوصول تعرقل الجهود التي تبذلها العملية المختلطة في مجال الرصد والإبلاغ، مما يجعل من الصعب التحقق بصورة مستقلة من الحوادث التي تقع في مناطق النزاع في جبل مرة، بما في ذلك الحوادث المتعلقة بحقوق الإنسان ومزاعم النازحين ضد قوات الأمن الحكومية.

٢٨ - وفي غرب دارفور، أُبلغت الأفرقة بوجود تحديات مماثلة فيما يتعلق بالحماية. وفي منطقة قرية نوري، أبلغت القبيلة عن تزايد وجود المستوطنين المسلحين الذين يقومون بمضايقة وتخويف النازحين في مخيم سيسي. وقد أثارت العملية المختلطة هذه المسألة لدى السلطات.

٢٩ - وفي جنوب دارفور، قام الفريق بزيارة قرية العودة دقريس في ١٦ تموز/يوليه على إثر تقارير تفيد وقوع هجوم تسبب في مقتل العمدة (زعيم قبلي) وزوجته. وأبلغ العائدون عن وقوع سبعة حوادث خلال الأشهر الأربعة السابقة، بما في ذلك حالات الاعتداء والتخويف واحتلال الأراضي والتخريب. وواصلت البعثة أنشطة الدعوة مع هؤلاء لتهيئة الظروف المواتية للعودة الفعالة والتعايش السلمي بين القبائل.

٣٠ - ووفّر أفراد نظاميون تابعون للعملية المختلطة الحراسة لـ ٢٥٥ رحلة ذهاباً وإياباً للشركاء في مجال العمل الإنساني دعما لإيصال المساعدات الإنسانية ورصدها، وإجراء تقييمات التحقق المشتركة بين الوكالات، والاضطلاع بالأنشطة التنفيذية. و بالإضافة إلى ذلك، واصلت العملية المختلطة توفير الحراسة اليومية للشركاء المعنيين بنقل المياه بالشاحنات من كوبي إلى موقع تجمع النازحين في سرتوني، فضلا عن الحراسة المسلحة المنتظمة لنقل الإمدادات الإنسانية بين سرتوني وكبكابية في شمال دارفور. وقامت العملية المختلطة بتوفير الأمن أيضا للمستودعات والأصول التابعة للوكالات الإنسانية. وتم تزويد الشركاء في مجال العمل الإنساني بالحراس في تموز/يوليه من أجل إجراء تقييم للاحتياجات في بلة السريف وليبة وميرشنج، في شرق جبل مرة، حيث اعتُبر أن أشد الاحتياجات إلحاحا هي الصحة والحماية وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، يشير تقييم مشترك بين الوكالات أجري في طور، في غرب جبل مرة، إلى أن الغذاء والمأوى والمواد غير الغذائية هي من أكثر الاحتياجات إلحاحا. وفي بلة السريف، لم تكن الخدمات الطبية كافية، وكانت الظروف المتصلة بالمياه والمرافق الصحية سيئة. وفي ليبة وميرشنج، في شرق جبل مرة، تبين أن هناك نقصاً في المرافق والمعدات الصحية. وعلى الرغم من أن الشركاء في مجال العمل الإنساني تمكنوا من إجراء التقييمات المشتركة بين الوكالات في بعض المناطق، فإن انعدام الأمن حال دون إجراء زيارات إلى المناطق الأخرى المتضررة من الاشتباكات المسلحة الجارية.

٣١ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، بعد أن تأخر فريق مشترك يضم العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري لعدة أيام بسبب الشواغل الأمنية وأحوال الطرق والمشاكل الميكانيكية، أنجز الفريق تقييما لمنطقة تقولاي في جنوب دارفور، حيث تضرر المدنيون من جراء الانهيالات الأرضية الناجمة عن الأمطار الغزيرة التي هطلت في ٧ أيلول/سبتمبر. وقد قدِّمت المساعدات الإنسانية، وأكد الفريق أن ١٦ شخصا قُتلوا وأربعة أشخاص ما زالوا في عداد المفقودين.

٣٢ - وقام العنصر العسكري التابع للعملية المختلطة بتسيير ما مجموعه ١٣ ٥٥٤ دورية، منها ٥ ٢٨٣ دورية لأغراض حماية المدنيين (٣ ٤٥٢ دورية قصيرة المدى، و ٢٩٩ دورية بعيدة المدى، و ١ ٥٣٢ دورية ليلية). وبلغ عدد دوريات حماية أفراد العملية المختلطة ومعداتها ٧ ٨٣٤ دورية في المجموع (٦ ٨١٠ دورية روتينية، و ١ ٠٢٤ عملية حراسة لوجستية وإدارية). وفي المجموع،

أجريت ٣ ٠٦٧ زيارة إلى القرى، و ١ ٧٦٨ زيارة إلى مخيمات النازحين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأجرت شرطة العملية المختلطة ٤ ٤٩٦ دورية، منها ١ ٤٤٩ دورية لإحلال أجواء الثقة في مخيمات النازحين، و ٥٣٠ دورية لجمع الحطب والعشب، و ٣٠٩ دوريات إلى الأسواق، و ١ ٣١٧ دورية في القرى، و ٧١٤ دورية في البلدات، و ١١٩ دورية في مناطق العودة، و ٥٨ دورية في طرق الهجرة لتلبية الاحتياجات الأمنية للنازحين، ولا سيما النساء والأطفال الذين يزاولون أنشطة لكسب الرزق خارج المخيمات. وقامت وحدات الشرطة المشكلة أيضا بتوفير ٢٧ عملية حراسة للعمليات الإنسانية في مخيمات كالما ودريج وعُطاش للنازحين في جنوب دارفور، وزالنجي في وسط دارفور.

٣٣ - وواصلت العملية المختلطة التواصل مع السلطات الحكومية بشأن ضرورة ضمان بيئة توفر الحماية وإمكانية اللجوء إلى العدالة للفئات الضعيفة، ولا سيما النازحون والعائدون والنساء والأطفال. واضطلعت البعثة بـ ٥٤ زيارة رصد إلى مخيمات النازحين، و ١٥ بعثة ميدانية، و ٢١ زيارة إلى أماكن الاحتجاز، ويشمل ذلك مراقبة المحاكمات بشأن معايير المحاكمة العادلة في ١٠ قضايا، و ٣٦ من عمليات المتابعة بشأن الحالات المبلغ عنها سابقا. وشاركت البعثة أيضا في ١٠٣ من الاجتماعات الخارجية لأغراض الدعوة مع السلطات الحكومية والمجتمعات المحلية والشركاء من المجتمع المدني، وعقدت أربع حلقات عمل لفائدة المدعين العامين، بما في ذلك المدعي الخاص المعني بالجرائم المرتكبة في دارفور، بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ونظمت ثلاث أنشطة للترويج لحقوق الإنسان والتوعية بها في المجتمعات المحلية.

٣٤ - ولا تزال الذخائر المتفجرة تشكل مصدر قلق في دارفور، إذ أُبلغ عن وقوع أربعة حوادث قُتل فيها شخص واحد وأصيب أربعة آخرون. وواصلت العملية المختلطة التصدي للتهديدات التي تشكلها المتفجرات من مخلفات الحرب عن طريق مهام المسح والتطهير والتخلص. وقد أجريت هذه العمليات في ١٦٤ قرية في جميع أنحاء دارفور حيث قامت أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتطهير ٤٨ من المناطق الخطرة، وحددت مواقع ١ ٨٣٥ قطعة من الذخائر غير المنفجرة ودمرتها بصورة مأمونة، وتخلصت من ١٦٠ ٥٩٨ قطعة من الأسلحة الصغيرة ومن الذخائر. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت البعثة تدريبا للتوعية بمخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب لفائدة ٣٤ ٩٤٢ شخصا، منهم ٦ ٧٧٧ من الرجال و ٦ ٤٦٩ من النساء و ١٢ ٣٥٤ من الفتيان و ٩ ٣٤٢ من الفتيات، يركز على النازحين في كورما وقولو وكاس، فضلا عن النازحين حديثا أثناء القتال الذي دار في جبل مرة. وقُدِّمت موارد مدرة للدخل إلى ٣٠ من ضحايا المتفجرات من مخلفات الحرب.

٣٥ - ورحبت البعثة باستعداد الحكومة لاعتماد إطار للتعاون مع الأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، ولمناقشة هذه المسألة وكذلك مسألة حقوق الإنسان بشكل عام مع الأمم المتحدة بهدف توجيه دعم السلطات الوطنية في المستقبل من أجل تعزيز تدابير الوقاية والاستجابة. وفي ما يشكل تطورا إيجابيا فيما يخص المساءلة، أدين في ٦ أيلول/سبتمبر فرد من أفراد القوات المسلحة السودانية حوكم في الجنينة، غرب دارفور، بتهمة اغتصاب طفلة تبلغ من العمر ١٥ عاما في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وحكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة.

٣٦ - وفي الفترة من ٤ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس، قامت العملية المختلطة، بالتعاون مع مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم تسريح ١ ١٩٠ من المقاتلين السابقين، منهم ٣٣٦ امرأة، في الجنينة. وقامت مفوضية وقف إطلاق النار

في دارفور بالتحقق من هوية مقاتلين سابقين من غرب ووسط دارفور ينتمون للحركات الموقعة على اتفاق سلام دارفور والحركات التي انضمت إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

٣٧ - وعقب إنجاز الحكومة خطة عمل آذار/مارس ٢٠١٦ الرامية إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، رُفعت أسماء قواتها الأمنية من مرفقات تقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح. ويعكس هذا الإنجاز الهام الالتزام الذي قطعته حكومة السودان لمنع وإنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال من جانب قواتها الأمنية، ولبناء نظم الحماية الوطنية لصالح الأطفال. غير أن ثلاثاً من الحركات غير الموقعة على الاتفاق، وهي حركة العدل والمساواة-جناح جبريل، وجيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد، وجيش تحرير السودان-جناح مني ميناوي، تظل مدرجة في تقرير الأمين العام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت العملية المختلطة دورات تدريبية لبناء القدرات في مجال حماية الطفل لفائدة ٧٦٩ من أفراد المجتمعات المضيفة المستهدفة.

٣٨ - وقامت البعثة، عملا بولايتها المتمثلة في تعزيز سيادة القانون في دارفور، بتدريب ٣٠ من قضاة المحاكم الريفية في شمال دارفور من تعزيز قدرتهم على الوساطة وحل النزاعات بين القبائل، بما في ذلك النزاعات على الأراضي، وحل عدد أكبر من المنازعات، وإصدار قرارات أعلى جودة. ونظمت البعثة أيضا خمس دورات تدريبية عن رصد المحاكمات لفائدة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني من أجل تعزيز قدرتها على رصد المحاكمات في المحكمة الخاصة لجرائم دارفور. وسلمت البعثة ١٢ مركبة وزعت على مكاتب الادعاء التابعة للولايات وعلى المدعي الخاص في دارفور لتمكينهم من خدمة المناطق النائية. وبالتعاون مع مديرية السجون والإصلاح التابعة للولاية، قدمت العملية المختلطة اثنين من برامج التدريب مدة كل منهما ستة أسابيع لفائدة ١٨٠ من ضباط السجون بشأن تشغيل السجون واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة السجون مع التركيز على القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء التي وضعتها الأمم المتحدة (قواعد نلسون مانديلا). وقامت العملية المختلطة، بالتعاون مع المديرية العامة لإصلاح السجون وجامعة الفاشر، بتوفير دورة لتدريب المدربين مدتها شهر واحد بشأن منهجية التدريس لفائدة ٢٠ من ضباط السجون، منهم ٦ نساء. وقامت البعثة أيضا باستضافة اجتماع لفريق الأمم المتحدة التنسيقي المعني بسيادة القانون في دارفور من أجل تعزيز التنسيق بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري في دارفور تمشيا مع مفهوم المرحلة الانتقالية.

٣٩ - وقامت البعثة أيضا، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية السودانية، بتنظيم خمس حلقات عمل من أجل تفعيل لجان الولايات لمكافحة العنف الجنساني. وفي غرب دارفور، قامت العملية المختلطة بتوعية ١٠ من أعضاء القوات المسلحة السودانية وقوات الشرطة السودانية وزعماء القبائل بشأن دور القوات العسكرية والشرطة في منع العنف الجنسي والجنساني. وأكدت البعثة من جديد ضرورة إعفاء ضحايا الاغتصاب من ملء استمارة في مراكز الشرطة، وذلك تيسيرا لتسريع وتيرة العناية الطبية والانتصاف القانوني.

تقديم الدعم لعملية السلام في دارفور وتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٤٠ - لقد استمرت حالة الجمود في عملية السلام في دارفور، حيث لم يبلغ عن إحراز تقدم ذي بال. وواصل الممثل الخاص المشترك العمل مع حكومة السودان والحركات غير الموقعة، دعماً لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، مع التركيز على التوصل إلى إطار للمفاوضات المبدئية من شأنه

أن ييسر التوقيع على اتفاق لوقف الأعمال العدائية واستئناف المفاوضات السياسية. ففي ٩ تموز/يوليه، عقد الممثل الخاص المشترك اجتماعا مع مبعوث الرئاسة للاتصال التفاوضي والدبلوماسي بشأن ملف دارفور، أمين حسن عمر، وانبثق عن الاجتماع توصية مفادها أن يقوم الممثل الخاص المشترك بإعداد نص بصيغة جديدة، بعد أن أعربت الحركات عن رفضها نصاً سابقاً في أيار/مايو. وشدد الممثل الخاص المشترك، لدى تقديمه النص الجديد إلى الأطراف، على الحاجة الملحة إلى إتمام مرحلة التفاوض المبدئية والشروع في إجراء مناقشات جادة بشأن المسائل الجوهرية تمشيا مع مضامين خارطة الطريق. وشارك الممثل الخاص المشترك في ١٣ و ١٤ آب/أغسطس في اجتماع عقده فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، في أديس أبابا، لتقييم حالة عملية الوساطة ووضع خطة لمستقبل التفاعل مع الحركات في ضوء مداولات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن عملية السلام.

٤١ - وفي ٣١ آب/أغسطس و ١ أيلول/سبتمبر، حضر الممثل الخاص المشترك اجتماعا نظمته مؤسسة برغهوف في محاولة للتغلب على الصعوبات التي تعترض الاتفاق بشأن المفاوضات المبدئية، وبعد ذلك الاجتماع اقترح الممثل الخاص المشترك نصاً آخر على الحركات. وردا على ذلك، قالت الحركات إن النص الحالي يداري مطالبها بإنشاء آليات تنفيذ جديدة ومستقلة، ولذلك فهي تقترح العودة إلى النص الذي اقترحه الممثل الخاص المشترك في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٤٢ - واستمر تنفيذ وثيقة الدوحة بوتيرة بطيئة. فقد قامت مفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين في وسط دارفور بزيارة جميع المناطق في الولاية باستثناء قولو وروكرو، لتقييم الحالة هناك، بما في ذلك تقييم الاحتياجات. وأجرت المفوضية استقصاءات ميدانية في جنوب دارفور في ١٨٠ قرية من أصل ٢٣٢ قرية للتحقق من الظروف السائدة في مناطق العودة الطوعية، فتبين لها أن ١٧ من القرى تتطلب اتخاذ تدابير فورية. وتعمل حالياً مفوضية أراضي دارفور على إنشاء مراكز للمعلومات والبيانات في ولايات دارفور الخمس والخرطوم، مزودة بالمعلومات المتعلقة باستخدام الأراضي وأوجه صلاحيتها والموارد المائية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، من بين أمور أخرى. وقد توصلت مفوضية الأراضي بالفعل ببعض معدات قواعد البيانات اللازمة لهذه المراكز بتمويل مقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتوقع تركيب بقية المعدات وتدريب الموظفين بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٤٣ - وخلصت لجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، في دورتها الثالثة عشرة، المعقودة في الدوحة في ١١ تموز/يوليه، إلى أن هناك حاجة إلى تنشيط العمل في تنفيذ ما لم يُنفذ من الوثيقة. وأوصت اللجنة، بالإضافة إلى عقد اجتماعات دورية، أن تقوم العملية المختلطة بتنسيق اجتماع لجميع شركاء لجنة المتابعة لاستعراض طرائق تنفيذ وثيقة الدوحة قبل الاجتماع المقبل المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ووجه المشاركون في الاجتماع أيضا نداء قويا إلى المجتمع الدولي لدعم الاستقرار والتنمية في دارفور. وفي هذا الصدد، حث المشاركون العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والاتحاد الأوروبي ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على إجراء استعراض لاستراتيجية تنمية دارفور بهدف مواءمة أهدافها مع المسائل المتبقية من وثيقة الدوحة. ويجري حالياً تنفيذ عملية الاستعراض.

الوساطة في النزاعات القبلية

٤٤ - واصلت العملية المختلطة مبادرات الوساطة التي تركز على الإنذار المبكر والتدابير الوقائية وبناء القدرات والجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بالتعاون مع السلطات الحكومية وفريق الأمم المتحدة القطري والزعامات القبلية والمؤسسات المعنية الأخرى. ودعما للجهود الرامية إلى منع النزاعات الطائفية الموسمية ولضمان موسم زراعي ناجح، عقدت العملية المختلطة ١٣ اجتماعا في شمال ووسط وغرب دارفور مع الإدارات الأهلية، ولجان التعايش السلمي وحماية الزراعة، والمزارعين والرعاة الرحل، والزعامات القبلية.

٤٥ - وقدمت البعثة الدعم وقامت برصد العديد من مبادرات السلام المحلية. ففي جنوب دارفور، وقعت قبيلتا المساليت والفلاتة في ٩ تموز/يوليه اتفاق سلام في بلبل تمبسكو بحضور والي جنوب دارفور، وبدعم لوجستي وتقني من العملية المختلطة. غير أن مشكلة الأراضي لم يتم تناولها. فقد اتفقت القبيلتان على ترك مسألة حل المشاكل المتعلقة بالأراضي لسلطات الولاية.

٤٦ - وفي شرق دارفور، أبلغ نائب ناظر قبيلة المعاليا العملية المختلطة باجتماع عقد بين نائب رئيس السودان، حسبو محمد عبد الرحمن، وزعماء المعاليا والرزيقات في الضعين في ٢٤ تموز/يوليه لمناقشة إمكانية استئناف عملية المصالحة. وأعرب القادة المجتمعون عن استعدادهم لحل المسائل المتعلقة بالأراضي التي لا تزال عالقة. وواصلت العملية المختلطة إشراك قادة كلا الفريقين للتشجيع على التوصل إلى حل سلمي.

٤٧ - وقدمت البعثة الدعم التقني لآليات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية بهدف تعزيز المؤسسات المحلية والرفع من قدرة حكومات الولايات على حماية المدنيين وصون حقوق الإنسان. ففي ٣ أيلول/سبتمبر، قامت العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، مجتمعة، بتنظيم اجتماع لأصحاب المصلحة بشأن برنامج العدالة الانتقالية، وكان الاجتماع فرصة لتعزيز ولاية الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية، الذي أُنشئ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ لتقديم الدعم التقني لمفوضية الحقيقة والعدالة والمصالحة. ونُظمت حلقة عمل في الفاشر في موضوع فهم العنف الجنسي المتصل بالنزاع والإطار القانوني الذي ينطبق عليه، وشارك فيها مدعون عامون من جميع ولايات دارفور الخمس، إضافة إلى المدعي الخاص للجرائم المرتكبة في دارفور.

٤٨ - وقامت العملية المختلطة، القيام، بالتعاون مع وزارة الرعاية الاجتماعية، بتدريب ١٣٥ من القيادات النسائية في أمور الوساطة والتفاوض. وواصلت العملية المختلطة الدعوة إلى إشراك المرأة في الإدارات الأهلية ولجان التعايش السلمي، وغيرها من هيئات صنع القرار، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٤٩ - ونظمت العملية المختلطة أيضا حلقات عمل ومنتديات للحوار في غرب وشمال وجنوب دارفور. ففي غرب دارفور، نظمت البعثة أربع حلقات عمل، إحداها بشأن تسوية النزاعات والمصالحة في ٨ و ٩ تموز/يوليه، والثلاث الأخريات بشأن الحكم الرشيد، في ١١ و ١٧ و ٣٠ تموز/يوليه. وحضر حلقات العمل ٢٠٠ مشارك، فيهم ٣٧ امرأة، وكان هدفها تعزيز قدرة القيادات القبلية على حل النزاعات، وتعزيز التعايش السلمي، وتشجيع مشاركة المرأة، وتعليم مبادئ الحوكمة الرشيدة. ونظمت العملية المختلطة أيضا منتدى للحوار بين القبائل في ٨ آب/أغسطس في منطقة العودة بعيش براء، غرب دارفور، حضره ٧٠ مشاركا، فيهم ٤٠ امرأة. ومن التوصيات التي انبثقت عن الحوار إصلاح الطرق التي

يسلكها المهاجرون وسدود المياه، وتنظيم الحوار وحلقات العمل بشأن تسوية النزاعات، وتمكين لجان السلام والمصالحة.

٥٠ - ونظمت العملية المختلطة خمسة منتديات للسلام في شمال دارفور أيام ٢٥ و ٢٧ حزيران/يونيه و ٢ تموز/يوليه، وفي جنوب دارفور في ٤ و ٩ تموز/يوليه، حضرها ٥١٤ مشاركا، فيهم ٣٥ امرأة. واتفق المشاركون على أنه ينبغي إيلاء الأولوية للتخفيف من حدة التوترات والنزاعات، بما في ذلك عن طريق عقد منتديات للتوعية والحوار، وتنفيذ حملة شاملة لجمع الأسلحة، وترسيم طرق ارتحال الماشية، وتنفيذ مشاريع تحقيق الاستقرار المجتمعي. وشدد المشاركون على الحاجة إلى عمل الحكومة على معالجة المسائل المتعلقة بالأراضي بطريقة شاملة، وإنفاذ القواعد التي تنظم المواسم الزراعية ومواسم الهجرة.

سابعا - تنفيذ عملية إعادة تشكيل البعثة

مفهوم حفظ السلام

٥١ - لقد وُضعت الصيغة النهائية لمفهوم جديد للبعثة بغرض توجيه جهود البعثة في إطار الولاية الجديدة، وسيسترشد به في تنقيح المفهوم العسكري للعمليات، ومفهوم الشرطة، ومفهوم الدعم. ويجري حالياً التخطيط المتكامل لتنفيذ عملية إغلاق وتسليم مواقع الأفرقة، وإعادة توزيع القوات وإعادتها إلى الوطن حسبما تنص عليه الولاية الجديدة، وذلك بالتشاور مع حكومة السودان، والبلدان المعنية المساهمة بقوات، وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد انتهى إعداد خطة متكاملة للوحدات المزمع إعادتها إلى أوطانها أو نقلها إلى أمكنة أخرى، وصدرت أوامر للوفاء بالجداول الزمنية المقررة.

٥٢ - واستنادا إلى القوام المأذون به البالغ ٥٠٠ ٢ فرد، قامت شعبة الشرطة بتحليل قسمت من خلاله عنصر الشرطة إلى ٧٦٠ من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات و ٧٤٠ ١ من الضباط يعملون في ١١ من وحدات الشرطة المشكلة التي تعمل انطلاقا من مقر البعثة، وفي مهام الاتصال في عواصم أربع ولايات من ولايات دارفور، وفي مكتب الخرطوم، وفي مواقع الأفرقة. وأدخلت تعديلات على توزيع أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات من أجل رفع عددهم في كل موقع من مواقع الأفرقة. وسيبدأ نفاذ هذه التعديلات فور إغلاق مواقع الأفرقة الموجودة خارج منطقة الانتشار الجديدة. وقد بدأ بالفعل نشر أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات في منطقة قولو. وفي إطار هذا التحليل، جرى تعديل أعداد الأفراد في كل وحدة ومن وحدات الشرطة المشكلة استنادا إلى خطة النشر. وقد شُرع في إجراء الاتصالات في هذا الصدد مع البلدان المساهمة بأفراد الشرطة من خلال شعبة الشرطة. وسيتم تعزيز الوحدات من خلال عمليات التناوب العادية.

٥٣ - وبعد موافقة اللجنة الخامسة على سلطة الالتزام لميزانية البعثة المختلطة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، يجري حاليا إعداد مشروع ميزانية منقحة للأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٩. وسيعكس مشروع الميزانية، في جملة تغييرات أخرى، التخفيض المقرر لعدد الموظفين وإغلاق المخيمات الكبرى ومواقع الأفرقة الواقعة خارج منطقة جبل مرة الكبرى، وهي تغييرات ستدخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وتمشيا مع الولاية الجديدة، اقتُرح أن يخفض بأكثر من الثلث العدد الحالي للوظائف المدنية في الميزانية المنقحة للعملية المختلطة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ولا يزال الاقتراح ينتظر الموافقة.

مفهوم المرحلة الانتقالية

٥٤ - في إطار مفهوم المرحلة الانتقالية الذي اعتمده مجلس الأمن في قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بيانه المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، من المقرر أن يعمل موظفو العملية المختلطة من مكاتب الوكالات والصناديق التابعة لبرنامج الأمم المتحدة القطري في عواصم ولايات شمال وجنوب وشرق وغرب دارفور. وقد أجريت المناقشات مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن مهام الاتصال في الولايات، واتُّخذت الترتيبات اللازمة من حيث الملاك الوظيفي من أجل تعزيز قدرات الفريق القطري بما يتماشى والاحتياجات التي أعرب عنها في المجالات الأربعة ذات الأولوية المحددة في الولاية.

٥٥ - ومفهوم المرحلة الانتقالية المعتمد في الولاية الجديدة يلقي الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه الموارد في الانتقال الناجح للعملية المختلطة، فضلا عن دعم دور الحكومة في الحفاظ على المكاسب الأمنية. وتواجه البعثة وشركاؤها تحدي التغلب على النقص المزمن في التمويل والموظفين الذي يشكو منه فريق الأمم المتحدة القطري بشكل متزايد بسبب خروج دارفور من دائرة الاهتمام العالمي. ومن هذا المنطلق، فإن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يعملان باستراتيجية لجذب المزيد من الاهتمام إلى المرحلة الانتقالية، ويسلطان الضوء على ما للتمويل من أهمية حاسمة في الحيلولة دون الانتكاس إلى حالة النزاع. ففي ٢٨ أيلول/سبتمبر، عقدت مناسبة رفيعة المستوى خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، برئاسة كل من نائبة الأمين العام ومفوض السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي. واجتمع في هذه المناسبة ممثلون عن الجهات المانحة الفعلية والمحتملة، وحكومة السودان، والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، وأعرب المشاركون عن تأييدهم لمفهوم المرحلة الانتقالية، وشددوا على الحاجة الماسة إلى توفير التمويل الكافي، وناقشوا إمكانية إنشاء ”فريق لأصدقاء المرحلة الانتقالية في دارفور“. ومن المقرر أن يتلو المناسبة الرفيعة المستوى مؤتمر لإعلان التبرعات يعطي الجهات المانحة فرصة التعهد بتقديم الدعم المالي.

نقاط مرجعية ومؤشرات لانسحاب البعثة

٥٦ - في أعقاب التوصية الواردة في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة عن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة (S/2018/530) بخروج البعثة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ وتصفيتها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، طلب مجلس الأمن في الفقرة ٥٣ من قراره ٢٤٢٩ (٢٠١٨) تضمين هذا التقرير استراتيجية خروج مفصلة بنقاط مرجعية واضحة. وتمشيا مع طلب المجلس، يمكن أن تكون أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور أساساً لمؤشرات الإنجاز المعتمدة لخروج العملية المختلطة، إلى جانب المعايير الحالية للبعثة، بالصيغة المعدلة المدرجة في المرفق الأول من تقريري المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (S/2014/279). وبالإضافة إلى ذلك، طلب المجلس التركيز بوجه خاص على تلك النقاط المرجعية والمؤشرات التي تتحمل حكومة السودان المسؤولية عنها، مع إيلاء اهتمام خاص بمجالات حماية المدنيين وإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون والحلول الدائمة وحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، تشكل الأولويات الاستراتيجية للبعثة، على نحو ما أُعيد تحديده في الفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، الإطار الشامل الذي سيُقاس عليه التقدم.

٥٧ - وتراعي المجموعة الجديدة من المؤشرات ما طرأ من تغيرات إيجابية في الحالة الأمنية في دارفور وعما شهده السودان من تطورات سياسية منذ آخر تعديل لمؤشرات العملية المختلطة ونقاطها المرجعية،

في عام ٢٠١٤. وعلى الرغم من أن حكومة السودان تسيطر على معظم الأراضي، ومن أن مؤسسات الدولة تؤدي وظائفها في دارفور بأسرها، فإن دور العملية المختلطة ونطاق عملها في تناقص كبير. واعتبارا لذلك، بينما تنسحب البعثة تدريجيا وتستعد للخروج في غضون العامين القادمين، فإن مؤشرات الإنجاز المقترحة تروم أن تكون (أ) متمحورة حول حكومة السودان؛ (ب) قابلة للقياس؛ (ج) واقعية من حيث الإطار الزمني.

٥٨ - وكما أكدت في رسالتي المؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ التي وجهتها إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/747)، أرست وثيقة الدوحة للسلام في دارفور الأساس لعدد من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية، والترتيبات السياسية والأمنية، التي يمكنها إن هي نفذت بطريقة مستدامة أن تعالج الأسباب الجذرية الرئيسية للتمرد في دارفور. وهذا النهج الاستشرافي هو الأساس الذي تستند إليه المجموعة المقترحة من مؤشرات الإنجاز المتعلقة بخروج البعثة في السنتين المقبلتين، اللتين ستنتهيان بانسحاب العملية المختلطة. وفي هذا السياق، أود أن أوصي بأن يكون الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والذي من المقرر تقديم نتائجه إلى مجلس الأمن بحلول ١ أيار/مايو ٢٠١٩، شاملا أيضا لتقييم حالة تنفيذ مؤشرات الإنجاز المبينة في هذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للعملية المختلطة أن تقدم تقريرا كل ٩٠ يوما، في إطار تقاريرها الدورية إلى مجلس الأمن، عن التقدم المحرز في التنفيذ.

ثامنا - ملاحظات

٥٩ - من دواعي الارتياح أن نلاحظ أن الوضع الأمني في دارفور ظل يتحسن بفضل تراجع العنف القبلي والنشاط الإجرامي. وهذا الاتجاه الإيجابي يعزز مفهوم الفترة الانتقالية الذي تم إقراره في الولاية الجديدة للعملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري بهدف التركيز على بناء السلام والأنشطة الإنمائية خارج منطقة جبل مرة، والتركيز على معالجة أسباب النزاع. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به في هذا المجال، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة الأراضي، حيث لا يزال غياب حل شامل يؤدي إلى منازعات على ملكية الأراضي بين النازحين والرعاة الذين يدخلون الأراضي التي يغادرها أصحابها. وتبقى المسألة عائقا أمام عودة النازحين إلى مواطنهم الأصلية، وتشكل عقبة أمام السلام. ومن أجل النجاح في معالجة هذه المسألة وغيرها من المسائل الكامنة وراء النزاع، من الأهمية بمكان ضمان التمويل اللازم لدارفور خلال الفترة الانتقالية وعلى المدى الطويل. وفي هذا الصدد، أحث الجهات المانحة على المساهمة بسخاء من أجل السلام الدائم والتنمية المستدامة في دارفور.

٦٠ - ولئن كنت أشعر بالقلق لأن حكومة السودان والحركات غير الموقعة لم توافق على إطار المفاوضات المبدئية، فإنني أود أن أثني على الوسطاء لما بذلوه من جهود متضافرة من أجل جمع الأطراف على طاولة المفاوضات. وأدعو الأطراف إلى إظهار التمسك بالتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن المسائل الموضوعية. ويجب أن ندرك أن التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع سيجعل شعب دارفور أقرب إلى السلام الدائم.

٦١ - ويبقى التنفيذ الشامل لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور أمرا بالغ الأهمية، ولا سيما في المجالات المتعلقة بالتعويض وعودة النازحين واللاجئين والأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. إلا أنه من المؤسف أن هيئات السلطة الإقليمية المتبقية لدارفور لا تزال لا تعمل بكامل طاقتها. فقد أدى نقص الموارد البشرية والمالية إلى عرقلة التقدم في نشر تلك الهيئات. وفي هذا الصدد، أحث المجتمع الدولي على تقديم التمويل

الكافي والدعم التقني إلى هذه الهيئات لتمكينها من المضـــي قدما في العمل البالغ الأهمية لتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

٦٢ - ولا يزال يساورني قلق بالغ من الحالة الإنسانية في منطقة جبل مرة، بسبب الاشتباكات بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان-فصيل عبد الواحد. ومن دواعي الأمل قرار الحكومة السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في النيل الأزرق وجنوب كردفان، وأحث دائماً الطرفين على وقف الأعمال العدائية والسماح للعملية المختلطة والجهات الفاعلة في العمل الإنساني بالمرور بدون عراقيل من أجل حماية ومساعدة السكان المتضررين في دارفور.

٦٣ - ومع تحسن الحالة الأمنية ومضي العملية المختلطة في الانسحاب التدريجي، علينا أن نعترف بأنه ما زال هناك عمل يتعين القيام به فيما يتعلق بجهود البعثة في حفظ السلام في منطقة جبل مرة، وبأنشطتها الانتقالية التي تركز على أسباب النزاع في دارفور بأسرها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو حكومة السودان إلى تزويد البعثة بكل الدعم اللازم لتنجح في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك تيسير وصول البعثة والشركاء في العمل الإنساني إلى جيوب النزاع المسلح الباقية في جبل مرة. وأود أيضا أن أسلط الضوء على أهمية عمل كل من الحكومة والبعثة وأصحاب المصلحة الآخرين معا في السعي إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق عودة النازحين واللاجئين وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم، بطريقة سلسلة تحفظ كرامتهم.

٦٤ - وفي الختام، أود أن أوجه الشكر إلى الممثل الخاص المشترك، جيريمياه نيامان مامابولو، وجميع أفراد العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري ودوائر العمل الإنساني، الذين يواصلون العمل بإخلاص لتحسين حياة السكان في دارفور. وأود أن أثني على مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، نيكولاس هايسوم، وعلى الرئيسين السابقين لجنوب أفريقيا ونيجيريا، ثابو مبيكي وعبد السلام أبو بكر، من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، على التزامهم الراسخ بتحقيق السلام والاستقرار بشكل دائم في السودان.

المرفق الأول

النقاط المرجعية ومؤشرات الإنجاز المقترحة

أولا – حماية المدنيين، وعمليات الرصد والإبلاغ المتعلقة بحقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني والانتهاكات الجسيمة المرتبكة بحق الأطفال، وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية وضمان سلامة موظفي المساعدة الإنسانية وأمنهم	
حماية المدنيين	
• توفير الأمن المستدام للأشخاص النازحين في المخيمات والمستوطنات المؤقتة، وفي المناطق المتاخمة للمخيمات، بما في ذلك أثناء قيامهم بالأنشطة التي يعيشون منها.	إحاطة كل ٩٠ يوماً
• الحد من الاعتداءات البدنية على المدنيين والنازحين، وبخاصة النساء والفتيات.	
• عدم حصول أي زيادة في النزوح المرتبط بالنزاع.	
• تقوم جميع الأطراف المتنازعة، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية وقوات الشرطة السودانية وقوات الدعم السريع والقوات الأخرى المنتسبة للحكومة، بوقف أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.	
• تقوم الحكومة، بالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، باتخاذ تدابير محددة وبتنفيذ التزامات محددة زمنيا لمنع ومواجهة العنف الجنسي المتصل بالنزاع.	
• ضحايا العنف الجنسي تُتاح لهم فرص الحصول على الخدمات الطبية والنفسية والقانونية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية.	
• توجيهات مفوضية العون الإنساني بشأن وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق تكون جاهزة ويجري تنفيذها دون إبطاء.	كانون الثاني/يناير ٢٠١٩
• حكومة السودان تضمن وصول العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور دون عوائق إلى جميع أنحاء دارفور، بما في ذلك إلى المناطق التي انسحبت منها.	إحاطة كل ٩٠ يوماً
• الحكومة تهيئ بيئة ملائمة لعودة اللاجئين والنازحين.	
الحلول الدائمة	
• ضمان حرية التنقل للنازحين، بما في ذلك لأغراض الذهاب إلى الأسواق وممارسة أعمال الزراعة وأنشطة كسب الرزق، في بيئة آمنة وخالية من الأخطار.	إحاطة كل ٩٠ يوماً
• إنشاء آليات للتعويض عن الخسائر والأضرار والحرمان غير القانوني أو التعسفي من الأراضي.	حزيران/يونيه ٢٠١٩

• وجود عدد كاف من المحاكم الريفية ومحاكم المقاطعات ومن السجون ومكاتب النيابة العامة ومراكز الشرطة التي تؤدي على الأقل وظائفها الأساسية في المناطق المهمة لإعادة توطين العائدين و/أو النازحين.	حزيران/يونيه ٢٠١٩
• إبلاغ الشرطة بانتظام بالجرائم التي تُرتكب ضد النازحين، وملاحقة الجناة قضائيا، عند الاقتضاء.	إحاطة كل ٩٠ يوماً
• إتاحة الخدمات الأساسية في مناطق العودة وفي مجموعة مختارة من المجتمعات المضيفة لتشجيع المزيد من النازحين على العودة.	
• مفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين يتم إنشاؤها وتكون جاهزة للقيام بمهامها، مع تمكينها من الكفاية من التمويل والموظفين.	
• إنشاء آليات يسهم من خلالها للاجئون والنازحون في أعمال التخطيط والإدارة المتعلقة بعودتهم أو إعادة توطينهم أو إعادة إدماجهم، تمشيا مع أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.	
حقوق الإنسان	
• مكتب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دارفور يؤدي وظائفه.	إحاطة كل ٩٠ يوماً
• تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل التي قبلها السودان.	
• قيام أجهزة إنفاذ القانون بمعالجة ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من حالات انتهاك حقوق الإنسان المبلغ عنها إلى الحكومة، وفقا للقوانين الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.	
• الحكومة تتحاور مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان بشأن إنشاء مكتب قطري تكون له الولاية الكاملة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.	
• الحكومة تواصل بذل الجهود لمنع الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال.	
• وجود آليات تقوم في الوقت المناسب بكشف حالات الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة وتعمل على تسريحهم وإعادة إدماجهم (بما في ذلك إنشاء لجان وشبكات محلية لحماية الطفل).	
• التحقيق بصورة منهجية في الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب ضد الأطفال، ومساءلة الجناة وفقا للتشريعات السودانية.	
سيادة القانون	
• إنشاء مفوضية للحقيقة والعدالة والمصالحة تكون جاهزة لأداء وظائفها.	كانون الثاني/يناير ٢٠١٩
• قوات الشرطة السودانية يكون لها وجود في جميع البلدات، وضمان خدمات الشرطة في المناطق الريفية من خلال وحدات متنقلة أو من خلال إنشاء مراكز فرعية.	حزيران/يونيه ٢٠١٩

• تدريب قوات الشرطة السودانية على تقديم خدمات الشرطة المراعية لحقوق الإنسان دون مساعدة من العملية المختلطة في جميع أنحاء دارفور، مع التركيز بوجه خاص على الخفارة المجتمعية، فضلا عن معالجة الحالات المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني وحماية الطفل، بما في ذلك في مخيمات النازحين وعلى طول طرق الهجرة.	إحاطة كل ٩٠ يوماً
• النظام القضائي السوداني يحقق في الجرائم الخطيرة، بما في ذلك العنف المتصل بالنزاع والعنف الجنسي والجنساني، ويلاحق الجناة.	
• الحكومة تكفل الشفافية في القضايا التي يرفعها المدعي الخاص المعني بالجرائم المرتكبة في دارفور.	
إصلاح قطاع الأمن	
• يكون الإطار القانوني لنزع سلاح المليشيات جاهزاً.	حزيران/يونيه ٢٠١٩
• برنامج المراقبة الطوعية لأسلحة المدنيين يُنفذ بصورة كاملة في جميع الولايات.	حزيران/يونيه ٢٠١٩
• الخطة الحكومية الشاملة لنزع سلاح أفراد الجماعات المسلحة في دارفور، الموقعة وغير الموقعة، ولتسريح أولئك الأفراد، تُنفذ على الوجه الأكمل.	إحاطة كل ٩٠ يوماً
• الحكومة تبذل الجهود في سبيل رفع حالة الطوارئ في دارفور، ولا سيما في المناطق التي لا يجري فيها قتال فعلي.	
ثانيا – دعم الوساطة في النزاعات القبلية أو غيرها من النزاعات المحلية التي يمكن أن تقوض الوضع الأمني، بما في ذلك من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة أسبابها الجذرية، بالتعاون مع حكومة السودان وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع المدني	
• لجان مشتركة للتنسيق يتم إنشاؤها وتؤدي مهامها في جميع ولايات دارفور الخمس.	كانون الثاني/يناير ٢٠١٩
• الإدارة الأهلية تتواصل بشكل استباقي مع القبائل لنزع فتيل التوترات، والوساطة في النزاعات، وتعزيز المصالحة.	إحاطة كل ٩٠ يوماً
• السلطات المحلية تدعم عودة النازحين وإعادة إدماجهم في المجتمع.	
• تنظيم التنقل الرعوي الموسمي بالتوافق بين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية المعنية.	
• تخفيض عدد حوادث النزاعات القبلية وما ينجم عنها من خسائر بشرية ومن حالات نزوح جديدة.	
• سن أحكام قانونية في جميع ولايات دارفور بشأن الحقوق في الأراضي واستخدام الأراضي (الحواكير).	حزيران/يونيه ٢٠١٩
• تعليم طرق الهجرة وإصلاح الرهود (مراكز توزيع المياه الطبيعية) والحفائر.	حزيران/يونيه ٢٠١٩
• إنشاء وتشغيل المحاكم الريفية في جميع أنحاء دارفور.	إحاطة كل ٩٠ يوماً

• آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك المحكمة الخاصة للجرائم المرتكبة في دارفور ولجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، تكون جاهزة وتؤدي وظائفها وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وأفضل الممارسات.	
• قاعدة بيانات خرائط استخدام الأراضي تكون متاحة وتؤدي وظائفها في جميع ولايات دارفور.	حزيران/يونيه ٢٠١٩
• مفوضية أراضي دارفور يتم إنشاؤها وتكون جاهزة للقيام بوظائفها.	حزيران/يونيه ٢٠١٩
• تمثيل ولايات دارفور في المفوضية القومية للبترول.	إحاطة كل ٩٠ يوماً
• إعداد إطار قانوني يكفل لولايات دارفور المنتجة للنفط الاستفادة من ٢ في المائة من إيرادات النفط.	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩
ثالثا – الوساطة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة استنادا إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور	
• الحكومة تبدي التزاماً بالمشاركة في مفاوضات مباشرة على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.	إحاطة كل ٩٠ يوماً
• الحكومة تبدي التزاماً بالتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار ووقف شامل للأعمال العدائية.	
• مفوضية لوقف إطلاق النار يتم إنشاؤها وتجتمع بانتظام.	
• لجنة مشتركة يتم إنشاؤها وتؤدي وظائفها.	
• مفوضية لتنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور يتم إنشاؤها وتكون جاهزة لأداء وظائفها.	
• إتمام المراحل المتبقية من عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور وتعميم نتائج العملية على نطاق واسع وأخذها في الاعتبار في عملية مراجعة الدستور.	
• المؤسسات التي ستخلف السلطة الإقليمية لدارفور، بما في ذلك مكتب متابعة السلام في دارفور، تكون جاهزة لأداء وظائفها.	
• الصندوق واللجان المنصوص عليها في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور يكون لها ما تحتاج من الموظفين وتكون جاهزة للعمل في جميع ولايات دارفور.	

المرفق الثاني

خريطة

